

من:
تاريخ الإرسال:
إلى:
الموضوع:

عمار عبدالله [ammar75.a@gmail.com]
21 تشرين الثاني، 2010 12:54 م
kantakji-nidal-islamicfinance@googlegroups.com
الأزمة الاقتصادية على محك «حرب العملات» والإصلاح المالي

الأزمة الاقتصادية على محك «حرب العملات» والإصلاح المالي

الأربعاء، ١٧ نوفمبر ٢٠١٠



إيلي كوين وجان لوك غريبو *

راكمت الصين، منذ التسعينات إلى ٢٠٠٠، فوائض تجارية حولتها احتياطات مالية في مصرفها المركزي، بينما انصرفت الولايات المتحدة إلى استهلاك منفلت من كل عقل، من طريق الاستدانة ومراكمة العجز التجاري. وجرت العادة على أن يقوم خلل الميزان التجاري بلدان يواجه أحدهما فائضاً كبيراً وثانيهما عجزاً كبيراً، فيخفض أولهما (صاحب العجز) سعر عملته، ويرفع الثاني (صاحب الفائض) قيمة عملته، وهذا ما لم يحصل، فالصينيون ربطوا سعر عملتهم بالدولار.

وحسب بعض المراقبين ان الثنائي المسمى «صيناميركا» يغرد خارج سرب النموذج المالي التقليدي ويندرج في سياق تنظيم اقتصادي ومالي دولي جديد، وأن الخلل التجاري لا يعتد به. ولكن الحسابان هذا لم يكن في محله. وكل من الولايات المتحدة والصين ينتهج منطقاً اقتصادياً مختلفاً، ونهجاً سياسياً متبايناً. والخلل الاقتصادي تعاطم مع الأزمة المالية، ففوائض الادخار الصيني تحولت رؤوس أموال في الولايات المتحدة جراء صناعة المخاطر التي ابتكرت منتجات مالية تميز بين مخاطر القروض ومخاطر الصرف ومعدلاتها. واعادت الصناعة هذه توزيع المخاطر على لاعبين مختلفين، والنظام المالي هذا انهار إثر اندلاع أزمة «ليمان برذرز».

ولكن أي الحلول هي الأفضل لتذليل مشكلات الخلل الاقتصادي؟ لعل الحل الأول هو رفع قيمة العملة المنخفضة إلى قيمتها الفعلية. ولكن الإحجام عن تعديل سعر اليوان أسهم في توتر العلاقات الصينية – الأميركية، فالصين تحمي عملتها وتحول دون إعادة تسعيرها، والولايات المتحدة تحفظ مكانة عملتها الرائدة أزاء بقية العملات. وتحرص الولايات المتحدة على إبقاء سعر الفوائد الطويلة الأمد منخفضاً، فالبلد الذي يعاني عجزاً مالياً كبيراً يتهدده ارتفاع كلفة تمويله (دينه). وعندما ينتفي إمكان تقويم الخلل من طريق تصحيح سعر العملة أو معدلات الفائدة، يكون الحل الوحيد المتاح هو اللجوء إلى تعديلات في الاقتصاد. والتعديلات هذه هي وراء صخب المناقشات الدائرة على الإجراءات الحمائية. وإذا استحالت تقويم الخلل الدولي تقويماً منظماً، نزلت إلى منطق التهديد والتخجيل.

وفصول الأزمة لم تنته بعد، فهي ثمرة أخطاء في التقويم ارتكبت طوال ٢٠ عاماً. ويعود الفضل في اختبار الولايات المتحدة ازدهاراً كبيراً طوال عقدين، على رغم انكماش ٢٠٠١، إلى استدانة الأميركيين استدانة تفوق قدراتهم. ولكن الأميركيين توفقوا عن الاستدانة، وبدأوا تسديد ديونهم. والأسر الأميركية اعتبرت بدروس الأزمة، على خلاف الحكومة الفيديريالية. وهذه سعت في الحؤول دون انزلاق الانكماش إلى انهيار. ولم تنج أوروبا من الأزمة، في وقت تتوسل منطقة اليورو عملة موحدة.

والمؤشرات إلى حرب صرف العملات كثيرة، فالولايات المتحدة تشتري الديون الطويلة الأمد وتسعى في تخفيض قيمة الدولار. واليابان تشتري كميات كبيرة من الدولار للحؤول دون ارتفاع سعر عملتها. والكونغرس الأميركي اقترح مشروع قانون يدين تلاعب الصين بسعر عملتها. ويجيز القانون هذا فرض ضرائب جمركية على استيراد السلع الصينية. وابتكرت البرازيل ضرباً جديداً من الضرائب يُفرض عند شراء سندات ديونها.

وما يستوقفني هو إجماع الدول هذه عن السعي في حل المشكلة عوض الانصراف إلى التلويح بالتهديدات. وحذا لو تتولى المؤسسات الدولية، وأبرزها صندوق النقد الدولي، ومهمته الأولى الحرص على استقرار العملات، معالجة المشكلة هذه. وتداعى نظام «بروتون وودز» المالي، في السبعينات. وامامنا اليوم فرصة لإعادة ترتيب نظام العملات. وعبد الأميركيون الطريق أمام ذلك إثر اقتراح تحديد الفوائض أو عجز الموازنة الجارية، فوزير الخزانة الأميركية اقترح تحديد خلل ميزان المعاملات الجارية بـ٤ في المئة من الناتج المحلي.

وبحثت دول مجموعة العشرين الاقتراح هذا. ويبدو أن ثمة ميلاً جديداً إلى دعوة الدول صاحبة الفوائض إلى معالجة الخلل المالي، شأن الدول التي تعاني العجز. ولكن تقويم الخلل في الميزان التجاري يفترض أن توازن معدلات الاستيراد معدلات الصادرات.

وبحثت قمم مجموعة العشرين الأولى عوامل الأزمة جميعها، ولكنها اغفلت اصدار قرارات تكافح القطاع المالي الطيفي، وتضبط المشتقات المالية التي تنقر إلى سند اقتصادي فعلي وحققي. وأخفقت في ارساء نظام رقابة مالية يحبط بعض أنواع المعاملات المالية، ويسهم في تفكيك امبراطوريات مالية تحولت صناديق تحوط هائلة الحجم.

وثمة مجموعات ضغط أميركية خاصة تلمع صورة الحكومة الصينية في وسائل الإعلام الأميركية وتستميل السياسيين إلى الصين. وتعود المجموعات هذه إلى شركات كبيرة على غرار «بوينغ» و«ولمرت» و«كاتربيلر»، تربطها مصالح كبيرة بالصين. وعلاقات الشركات هذه التجارية مع الصين وطيدة، وهي لا ترغب في خسارة سوق الصين الداخلي. وأبرز عوامل قوة الصين هو مراكمتها احتياطي عملات اجنبية كبير، ٢٦٥٠ بليون دولار، يمكنها من شراء الاراضي، ومناجم التعدين، وحتى «شراء» الدول، وهي بدأت بشراء اليونان.

* تباعاً، خبير اقتصادي وصاحب «عهد الرأسمالية الجديد»، واقتصادي وخبير في «ميديف»، «لوفيل أوبسيفاتور» الفرنسية، ١١-١٧/١٠/٢٠١٠، اعداد منال نحاس